المخاطر الجيوسياسية لصادرات النفط العراقية بعد عام 2004 واثرها على التنمية الاقتصادية

أ.د جبار عبد جبيل – جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الحغرافيا

المستخلص

توثر المخاطر الجيوسياسية للصادرات النفطية العراقية بشكل مباشر في استقرار الايرادات العامة ومن ثم ينعكس على خطط التنمية الاقتصادية والاستثمار في القطاعات الانتاجية والخدمية ،إذ ان التقلبات الناتجة من النزاعات الاقليمية أو القيود المفروضة ضمن اتفاقيات الانتاج ، فضلاً عن التهديدات التي تطال طرق التصدير والبنية التحتية النفطية تؤدي الى اضعاف القدرة على التخطيط طويل الامد ، لذلك فأن تقليل أثر تلك المخاطر يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الامني وتطوير سياسة مالية أكثر مرونة قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية ، ومن ثم ضمان تحقيق تنمية اقتصادية بعيدة عن تقلبات العوامل الجيوسياسية .

الكلمات المفتاحية: المخاطر الجيوسياسية ، التنمية الاقتصادية ، الصادرات النفطية ، النزاعات الاقليمية

Abstract

The geopolitical risks to Iraqi oil exports directly affect the stability of public revenues and thus reflect on economic development plans and investment in the productive and service sectors. Fluctuations resulting from regional conflicts or restrictions imposed within production agreements, as well as threats to export routes and oil infrastructure, weaken the ability to plan for the long term. Therefore, reducing the impact of these risks requires diversifying the economic base, strengthening security stability, and developing a more flexible fiscal policy capable of absorbing external shocks, and thus ensuring the achievement of economic development far removed from the fluctuations of geopolitical factors.

Keywords: Geopolitical risks, economic development, oil exports, regional conflicts.

المقدمة

بما ان النفط يمثل الركيزة الاساسية للاقتصاد العراقي إذ يشكل النفط أكثر من 90% من صادرات العراق ، إذ تعتمد الموازنة بشكل كبير على العوائد المالية إذ تشكل ثلثي ميزانيته العامة ، ولكون العراق يعد من بين ابرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط مما يجعل منه لاعباً مهم في اسواق الطاقة العالمية ، إلا أن هذا الاعتماد المتزايد على مورد واحد يعرض الاقتصاد العراقي للعديد من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالتوترات الاقليمية ، والصراعات الدولية ، وتقلبات الاسعار فضلاً غن القرارات الصادرة من عن تحالفات مثل اوبك ، وغيرها من العوامل التي تزيد من هشاشة الصادرات النفطية امام المخاطر الجيوسياسية التي

تمثل مدخل اساسي لفهم التحديات التي توجه مسار التنمية الاقتصادية في العراق .
لذلك تناول هذه الورقة البحثية العلاقة بين أحد مصادر الطاقة والمتمثلة بالنفط الخام العراقي وكمية صادراته والمخاطر الجيوسياسية الناتجة من الاعتماد على هذا المصدر ، مع التركيز على كيفية تأثير هذه المخاطر على التنمية الاقتصادية ، إذ أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض عوائد الأسهم، وتدفق رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة نحو الاقتصادات المتقدمة.

اولاً- مفهوم المخاطر الجيوسياسية

بعد عام 2003 شهد العراق نهضة نفطية واضحة، إذ تمكن من رفع مستوى إنتاجه النفطي بشكل ملحوظ. ساعده في ذلك، الانفتاح على الشركات الدولية المتخصصة في الطاقة، من خلال نظام التعاقد الجديد المسمى (جولات التراخيص) فارتفع الإنتاج من ثلاثة ملايين برميل يوميًّا عام 2003 ولم تتوقف الارتفاعات فالصادرات النفطية قفزت إلى 3,64 ملايين برميل يوميًّا في الربع الأول من عام 2024 .
لذلك فالمتتبع لتاريخ الاقتصاد العراقي يلاحظ ان هناك تغيرات وتطورات عرقلت مسيرة الاقتصاد العراقي ومن ثم انعكست على تجارته الخارجية ، ولعل من الملاحظ ان فترة التسعينات وما تلتها من احداث وخاصة بعد عام 2003 اصابت الاقتصاد العراقي وما نتج عنها من تراجع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي ،وهذا التراجع وراء النقص في ايرادات الدولة من التجارة الخارجية لكلا القطاعيين ، لذلك كان التركيز على صادرات النفط والتي اصبحت ابرز مصادر التمويل وبالتالي لها القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا الاعتماد المفرط اخذ يواجه العديد من المخاطر وابرزها هي المخاطر الجيوسياسية والتي عرقلت كمية الصادرات النفطية تُعرف المخاطر الجيوسياسية بأنها المخاطر المرتبطة بالحروب والأعمال الإرهابية والتوترات بين الدول التي تؤثر على المسار الطبيعي والسلمي للعلاقات الدولية. وتشمل المخاطر الجيوسياسية كلاً من خطر وقوع هذه الأحداث، والمخاطر الجديدة المرتبطة بتصعيد الأحداث القائمة [1]

وتُعرّف المخاطر الجيوسياسية ايضاً بصورة مختصرة ، بأنها التهديد بحدوث وتصاعد الأحداث السلبية المرتبطة بالحروب والإرهاب وأي توترات بين الدول والجهات الفاعلة السياسية التي تؤثر على المسار السلمي للعلاقات الدولية.[2]

([1])Caldara, D., Iacoviello, M , Measuring Geopolitical Risk. International Finance Discussion Papers , No. (1222), Feb 2018 ,P6.

([2]) Caldara, D., Iacoviello, M. Measuring Geopolitical Risk. American Economic Review, VOL (112), ,No(4), 2022,p 1194–1225 .

وقد أدرك الاقتصاديون منذ زمن طويل تأثير الأحداث الجيوسياسية على سوق السلع، ويؤدي ارتفاع المخاطر الجيوسياسية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الحقيقي، وانخفاض عوائد الأسهم، وتحولات في تدفقات رأس المال من الاقتصادات الناشئة إلى الاقتصادات المتقدمة[1]

ثانياً: اهم المخاطر الجيوسياسية واثرها على صادرات النفط والتنمية

تعد المخاطر الجيوسياسية من ابرز العوامل المؤثرة على اسواق الطاقة والتي تنشأ نتيجة التوترات السياسية والنزاعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية والنزاعات الاقليمية والتي لها انعكاس على انتاج النفط وتصديره واسعاره ويمكن اجمال هذه المخاطر ،ومن جانب التنمية فأن تراجع الايرادات النفطية او عدم استقرارها يحد من القدرة على تمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة ، لذلك لابد من التعرف على ابرز المخاطر الجيوسياسية .

1- عدم الاستقرار السياسي

يُشكّل عدم الاستقرار السياسي والصراعات في مختلف المناطق مخاطر جيوسياسية جسيمة على التجارة الدولية ، مما يؤثر على سلاسل التوريد العالمية واستقرار السوق وثقة الشركات. هذه التوترات الناجمة عن الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية والتنافس الاقتصادي بين الدول تؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر وغير مباشر.

وقد أصبحت الصراعات الجيوسياسية بشكل متزايد عاملاً حاسماً في التجارة الدولية ، ولذلك يتزايد التركيز على فهم تأثير عدم الاستقرار الجيوسياسي على التجارة عبر الحدود والتخفيف من حدته. توفر تحليلات سلسلة التوريد الأدوات والرؤى اللازمة للشركات لفهم هذه الاضطرابات والاستعداد لها والاستجابة لها ،وهذا ما شهدته منطقة الخليج العربي وتشهده الان من خلال العدوان الصهيوني الامريكي على ايران والتي اثرات بشكل واضح على دول المنطقة ومنها العراق الذي يعد اكبر المتضررين لاعتماده الواسع على صادرات النفط الخام .

فضلاً عن ذلك تؤدي الاضطرابات الى اضرار مفاجئة في الإنتاج، وتضرر البنية التحتية، وإغلاق الموانئ، وإعادة توجيه مسارات الشحن. ونتيجةً لذلك، يزيد ذلك من أوقات النقل وتكاليفه. وبالمثل، تدفع التوترات الجيوسياسية الحكومات في كثير من الأحيان إلى فرض ضوابط حدودية أكثر صرامة، وتعديل اتفاقيات

(1) Tin Hei Alpha Yuen , Wai Kee Thomas Yuen, Relationship between Geopolitical Risk in Major Oil Producing Countries and Oil Price,International Journal of Energy Economics and policy , vol (12) , Issue (5) , 2022,P117-123.

التجارة القائمة، وإصدار لوائح جديدة تتعلق بالأمن، وخصوصية البيانات، وحماية البيئة. ومع ذلك، تُساعد تحليلات سلسلة التوريد في مواجهة هذه التحديات من خلال توفير رؤية آنية، وتقييم المخاطر، وتخطيط السيناريوهات، وتحديد مصادر بديلة، وتحسين المسارات، وإدارة المخزون، والتحليلات التنبؤية [1]

2- تقلبات الاسعار

ترتبط أسواق الطاقة والأحداث الجيوسياسية ارتباطًا وثيقًا مع تقلبات الاسعار ، إذ حدد(لي Leeوآخرون) ثلاث قنوات رئيسية لكيفية تأثير المخاطر الجيوسياسية على أسعار النفط الخام العالمية. القناة الأولى المهمة التي حددوها هي تأثير الأحداث الجيوسياسية على إنتاج النفط والطلب عليه، مما يؤثر بشكل كبير على سعر النفط ، القناة الثانية التي أشاروا إليها هي تأثير المخاطر الجيوسياسية على معنويات المستثمرين، حيث أن خصائص التحوط للسلع والمضاربة المالية من قبل المستثمرين تؤثر بشكل كبير على سعر النفط. القناة الثالثة التي حددوها هي تأثير المخاطر الجيوسياسية على تحويل الطاقة، مما يؤثر على سعر النفط الخام إلى حد كبير [2]

والعراق يعد احد أبرز الدول التي تأثرت صادراتها بتقلبات الاسعار نتيجة الظروف السياسية الداخلية والخارجية فضلاً عن الظروف الاقتصادية التي مر بها والتي اثرت على صادراته النفطية والتي تعد الممول الوحيد لميزانيته .

3-التوترات السياسية والنزاعات الداخلية

إذ شهد العراق بعد عام 2003، موجات من الصراعات الداخلية والانقسامات الطائفية بين القوى السياسية المختلفة. هذه الانقسامات أثرت سلبًا على استقرار القطاع النفطي، إذ يزداد احتمال تعرض المنشآت النفطية لأعمال تخريبية أو هجمات من الجماعات الارهابية المسلحة مثل "داعش" أو غيرها من الفصائل المسلحة هذه الهجمات تؤدي إلى تعطيل الإنتاج النفطي وتعطل عمليات التصدير.

علاوة على ذلك، فإن النزاعات السياسية بين الحكومة المركزية في بغداد وكردستان العراق حول السيطرة على حقول النفط في الشمال تخلق توترات قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على صادرات النفط ، خاصة بعد رفض حكومة الاقليم تسليم الحكومة المركزية عوائد مبيعات النفط العراقي المنتج من الحقول الشمالية منذ عام 2004–2005 ولذي خلق حالة من التوتر والذي له اثاره المستقبلية إذا ما تم الاتفاق .

(1) Sophia Miller,The Impact of Geopolitical Tensions on International Trade , May 16th, 2025 https://www.globaltrademag.com/the-impact-of-geopolitical-tensions-on-international-trade

(2) Tin Hei Alpha Yuen , Wai Kee Thomas Yuen,op.cit , P117-123.

4-العمليات الارهابية وتهريب النفط

شهدت صادرات النفط العراقي تأثر واضح وخاصة استهداف خطوط نقل النفط الشمالية والجنوبية ومحطات الضخ والتكرير عبر الانابيب وتدميرها جراء العمليات الارهابية بعد عام 2004.

ويؤثر الارهاب سلبيا على السلع التي تنقسم إلى نوعين من حيث طبيعتها: سلع قابلة للنقل ويمكن تصديرها (النفط و المعادن- وغيرها)، وسلع غير قابلة للنقل ولا يمكن تصديرها ، مثل (السياحة، مرافق البيع المحلية، العقارات، استثمارات محلية)، وفي حالة حدوث عدوان إرهابي على دولة ما، فان السلع غير المنقولة تشكل نسبة جيدة من اقتصاد الدولة المتضررة .

ومن أبرز آثار الارهاب على الاقتصاد، تفشي البطالة ، اذ يؤدي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ، وانخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري ، والانعكاس الاخر للإرهاب ، هو التضخّم الذي يعني الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، ممّا يؤدّي إلى انخفاض في قيمتها الفعليّة، و زيادة في حجم النقود في السوق، الذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقيّة للعملة، وارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجاريّة.

من جانب اخر ادى الارهاب وخاصة تنظيم داعش الارهابي والذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، خصوصاً أنها تمثل 40% من الناتج الإجمالي للقمح، فضلاً عن السيطرة على حقول نفطية كبيرة إذ كان يبيع يوميا 60 -100 ألف برميل يومياً بسعر عشرة دولارات للبرميل الواحد»، وكل هذا عمل على تدمير الاقتصاد العراقي على الامد القريب والبعيد .

إذ تشير البيانات ان العمليات الارهابية بلغت حوالي (264-391) حادثة منذ عام 2004 استهدفت خطوط انابيب النفط الناقل للتصدير فضلا عن المنشآت النفطية والتي نتج عنها حرق (63000 م^3)[1] وبسبب مهاجمة أنابيب النفط توقف التصدير من المنفذ الشمالي لوحده مدة 651 يوماً أي 72% من مجموع الفترة منذ 2004 حتى النصف الأول من 2007، وهذا كلف الحكومة مليارات الدولارات التي كان من الممكن استثمارها في مشاريع التنمية .

أما عمليات تهريب النفط فقد اثرت سلباً ليس في الاقتصاد الوطني فحسب، بل في النسيج الاجتماعي أيضاً. ولا يقتصر الأمر على سرقة كميات من النفط وتهريبه ، إذ يشير واقع الحال إلى ما هو أكبر وأخطر من ذلك، لأن عمليات التهريب تتم من خلال تخريب الأنابيب الناقلة للنفط الخام، وعمليات ثقب

(1) علي حسين حنتوش ، البيئة العراقية المشكلات والافاق، ط1،دار الاعرجي للنشر ،بغداد،العراق ،2004، ص70.

هذه الأنابيب ينتج عنها توقف عمليات التصدير، لغرض صيانة الأنبوب الذي تعرض للتخريب، وهذا التوقف يكلف الدولة أموالاً طائلة لعمليات الصيانة، فضلاً عن فترة التوقف التي تؤثر في عمليات التصدير بالتالي انخفاض الكميات المصدرة، عدا عن عدم التمكن من الإيفاء بالالتزامات مع الجهات المصدر إليها النفط العراقي، وتحمل الغرامات المالية المفروضة.

ثالثاً : واقع تطور الصادرات النفطية العراقية وفق المخاطر الجيوسياسية

تشكل التجارة الخارجية الخارجية أداة تكميلية لتحقيق التنمية الاقتصادية لدورها في تدفق الاموال فضلاً عن التكنلوجيا لرفد الصناعة ، وبما ان العراق يعتمد على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية لغرض تمويل خطط التنمية ألا أنها اخذت تعاني كثيراً .

ومن خلال معطيات الجدول (1) الذي يوضح كمية الصادرات النفطية وقيمها للمدة من (2005–2024) يتضح انها أظهرت تباين واضح نتيجة العديد من الاحداث التي اثرت على عرقلة برامج التنمية الاقتصادية

جدول(1) كمية الصادرات النفطية العراقية وقيمها للمدة (2005–2024)

المؤشرات / السنة	كمية الصادرات النفطية برميل/اليوم	قيم الصادرات النفطية (مليون دولار)	نسبة التغير
2005	1.405	23318.98	------
2006	1.505	28609.96	18.5
2007	1.643	39530.64	27.6
2008	1.850	59538.8	50.6
2009	1.906	41329.8	- 44.1
2010	1.910	52202.6	20.8
2011	2.166	82986.1	37.1
2012	2.423	94027.6	11.7
2013	2.390	89214.5	- 5.4
2014	2.516	84129.8	- 6
2015	3.00	49058.2	- 71.5
2016	3. 7	43622.9	- 12.5
2017	3.375	59560.3	26.8
2018	3.8	83814.9	28.9
2019	3.88	78527.0	- 6.7
2020	2.362	41756.0	- 88.1
2021	2.96	75650.5	81.2
2022	3.32	115568.6	52.8
2023	3.55	97573.6	-15.6
2024	3.64	95025.3	-2.6

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ،تقرير التجارة الخارجية ، لعدة سنوات

بعد سقوط نظام الحكم في العراق وخلال المدة من (2003–2004) تعرضت المنشآت النفطية لاعمال ارهابية ، إذ تشير البيانات ان العمليات الارهابية بلغت حوال (264–391) حادثة استهدفت خطوط انابيب النفط الناقل للتصدير فضلا عن المنشآت النفطية والتي نتج عنها حرق (63000 م^3)[1] كما اشرنا سابقاً.
ومن ثم بدأت سقوف الانتاج العراقي من النفط الخام تتعافى بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق واخذ العراق تأهيل منشأته النفطية التي فقدت الكثير من بنيتها التحتية طوال مدة الحصار الاقتصادي ، وفي ضوء البيانات المتاحة لحجم الصادرات العراقية من النفط الخام يمكن الاشارة الى معطيات الجدول
اظهرت الدراسات والاحصاءات الرسمية الى ان صادرات العراق اخذت تسجل قبل المدة (2005–2006) تأرجح في قيمها وهذا الى عدم الاستقرار الامني الذي شهده العراق مما ادى الى توقف خطوط الانابيب عن العمل لمدة وصلت الى 651 يوماً اي ما يقارب 1,8 عام بسبب الاوضاع الامنية الداخلية .
وقد قدرت خسائر العراق من توقف الصادرات العراقية خلال تلك المدة 8,6 مليار دولار ، ومما عزز تلك الخسارة هو توقف الخط الاستراتيجي الناقل والذي يقوم بربط شبكة التوزيع الشمالية بمنافذ التصدير الجنوبية [2] فضلا عن ذلك التخريب الذي لحق بالانابيب النفطية والابار النفطية وخطوط تجهيز المصافي جراء تفجيرها مما ادى الى خسائر بلغت اكثر من 3 مليار دولار وخلال المدة (2005– 2006) أخذت تسجل قيم الصادرات تحسن اذ بلغت كمية الصادرات النفطية عام 2005 حوالي 1.405 مليون برميل/يوم وبقيمة بلغت 23318.98 مليون دولار، وهذا التحسن يعود انخفاض العمليات الارهابية قياسا بالاعوام السابقة اذ بلغت (186)[3]
ولم تؤثر كثيرا على مصادر الانتاج وخطوط التوزيع فضلا عن ذلك ارتفاع اسعار النفط العالمية اذ بلغت 50.64 دولار/ للبرميل وذلك بعد اعصار كاترينا الذي ضرب احدى المناطق الرئيسة لانتاج وتكرير النفط والتي تمثل ربع انتاج الولايات المتحدة والتي اصابها الاعصار بالدمار أذ ان المخزون الامريكي لم يغطي الطلب والمعروف ان الولايات المتحدة تعد من الاسواق الرئيسة للنفط العراقي ، مما ادى الى زيادة صادرات العراق النفطية للولايات المتحدة إذ بلغت استيرادات الولايات المتحدة من النفط الخام 813.7 الف برميل/ يوم[4] .

([1]) علي حسين حنتوش ، البيئة العراقية المشكلات والافاق،المصدر السابق، ص70.

([2]) نبيل جعفر رضا ، أمجد صباح عبد العالي ، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000–2020، دراسات استراتيجية ،العدد (198)،ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية ،الامارات،(2015)، ص23 .

([3]) جمهورية العراق ،وزارة النفط،قسم الدراسات والبحوث ، التقرير السنوي لعام 2014، ص3.

([4])جبار عبد جبيل ،التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب جامعة بغداد،2022،ص75 .

سرعان ما تأثرت بالازمة المالية العالمية التي قصفت الاقتصاد العالمي نهاية عام 2008 وبداية 2009 مما اثر على اسواق النفط العالمية ومنها العراق والتي انعكست على اسعار النفط وتدهورها حتى بلغت

اسعار النفط 32 دولار / للبرميل [1] .

اذ ادى هذا الامر الى تقليل الدول الصناعية من استيراداتها النفطية نتيجة لتوقف بعض المصانع والشركات الانتاجية الكبيرة المعتمدة في انتاجها او تشغيلها على النفط مما انعكس بصورة مباشرة على انخفاض الصادرات النفطية العراقية وبنسبة (33.46%)[2]. هذه الاوضاع اثرت على صادرات النفط للعراقية مما ادت الى تراجع ملحوظ في قيمها اذ بلغت 41329.8 مليون دولار على الرغم من ارتفاع كمية الصادرات التي وصلت الى 1.906 (مليون برميل /يوم) مسجلة نسبة نمو سالبة بلغت (– 44.1%) وكما موضح في الجدول (1).

ومن ثم اخذت كمية الصادرات النفطية تسجل ارتفاع تدريجي أذ ارتفعت الى 1.910 (مليون برميل/ يوم) وبقيمة بلغت 52202.6 مليون دولار عام 2010 ومحققة نسبة نمو بلغت 20.8% نتيجة تحسن الجانب الامني من جهة والعمل على تطبيق جولات التراخيص[3]. وارتفاع اسعار النفط إذ وصلت الى 75.66 دولار للبرميل[4] ، واستمرت الزيادة في كمية وقيم الصادرات النفطية حتى عام 2012 إذ بلغت عام 2011 قيم الصادرات النفطية (82986.1) مليون دولار وبكمية صادرات بلغت 2.166 (مليون برميل/يوم) ومحققة نسبة نمو بلغت 37.1% ، وهذا يعود لارتفاع الجانب الامني في الداخل ، فضلا عن تزايد الطلب العالمي على النفط من جهة وارتفاع اسعاره من جهة اخرى .

وخلال صيف عام 2012 ، كانت هناك مخاوف متزايدة من أنه في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية الناشئة عن مشاكل منطقة اليورو ، كان هناك زيادة في العرض في سوق النفط ، مما يهدد الأسعار. في الوقت نفسه ، ساعدت المخاوف الجيوسياسية في سياق البرنامج النووي الإيراني على توفير دعم تصاعدي للأسعار، تحاول هذه الورقة النظر في المسارات المستقبلية المحتملة لأسعار النفط الخام وتداعياتها[5]

([1]) سهام حسين البصام ، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (36)،2013، ص16.

([2])مروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO) ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،(2015) ، ص67.

([3]) نبيل جعفر رضا ، أمجد صباح عبد العالي، المصدر السابق ،ص33.

([4]) OPEC , (organization of the petroleum exporting countries ,Annual Statistical Bulletin,211,p2.

([5]) Stevens,paul and Oil Prices: Energy Investment, Political Stability in the Exporting Countries and Countries and OPEC's,EEDP , programme paper ،2012, P3.

وهذه الاسباب مهدت لارتفاع اسعار النفط العالمية ، فضلا انخفاض العمليات الارهابية بشكل كبير اذ وصلت الى (81) حادثة[1] والتي اغلبها لم تتاثر بها الصادرات النفطية بصورة كبيرة ، وبالتالي انعكس هذا الوضع على صادرات النفط العراقية عام 2012 والتي بلغت كمية الصادرات 2.423 (مليون برميل/ يوم) وبقيمة بلغت 94027.6 مليون دولار وهذه اعلى قيمة مبيعات طوال مدة الدراسة .

وفي عام 2013 فقد ادت الاحداث الامنية الداخلية والمتمثلة بعمليات تخريب طالت انابيب النفط الخام العراقية والتي بلغ عددها (53) حادثة [2]

والتي اثرت على صادرات النفط الخام إذ تراجات الى (89214.5) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة بلغت (−5.4%) ، صاحبها انخفاض في كمية الصادرات لتي تراجعت الى (2.390) مليون برميل في اليوم .

كان الانخفاض التراكمي في أسعار النفط بين يونيو 2014 ويناير 2015 ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين عامًا الماضية (عندما بدأ تداول النفط في بورصات العقود الآجلة) وكان مدفوعًا بـ "عاصفة مثالية" من الظروف التي مارست ضغطًا هبوطيًا قويًا على الأسعار([3]) كان الانخفاض في أسعار النفط عام 2014 مدفوعًا بعدد من العوامل فبعد عدة سنوات من المفاجآت الصعودية في إنتاج النفط غير التقليدي فقد ادى إضعاف الطلب العالمي و تحول كبير في سياسة الأوبك. والتخلص من بعض المخاطر الجيوسياسية وتقلبات قيمة الدولار الأمريكي، فضلا عن تخلي أوبك عن دعم الأسعار والتوسع السريع في إمدادات النفط من المصادر غير التقليدية والذي لعب دورًا حاسمًا منذ منتصف عام 2014.

إذ تشير التقديرات التجريبية أيضًا إلى أن عوامل العرض (أكثر بكثير من الطلب) قد شكلت نصيب الأسد من الأحدث وخاصة انخفاض أسعار النفط نتيجة زيادة المعروض من النفط الصخري في الولايات المتحدة ، والذي ادى الى تقلبات كبيرة في أسواق النفط العالمية[4].

والتي اثرت على صادرات وعوائد النفط في العراق فضلا عن الحدث الابرز والمتمثل باحتلال المجاميع الارهابية (داعش) لعدة محافظات والسيطرة على حقول الانتاج ومن ثم بيع النفط باسعار زهيدة وبكميات كبيرة أثرت على أسواق النفط العالمية ، فضلا عن تدمير البنية التحتية للمصافي وابرزها مصفى بيجي .

([1]) جمهورية العراق ، وزارة النفط ، قسم الدراسات والبحوث ، التقرير السنوي لعام 2014، ص3

([2])جمهورية العراق ، وزارة النفط ، قسم الدراسات والبحوث ، التقرير السنوي لعام 2014، ص3.

([2]) Baffes, John ,and others , The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses World bank group ,2012,p7.

([3])Op,cit ,p8 .

وقد ادت هذه الاحداث الى تراجع قيم الصادرات النفطية العراقية إذ بلغت 84129.8 مليون دولار وبنسبة نمو سالبة بلغت -6%وكما موضح في الجدول (1) .

وفي عام 2015 تعرض الاقتصاد العراقي الى هزة عنيفة جراء هبوط أسعار النفط الى دون 50 دولار فضلا عن التحديات الاخرى مثل الحرب على الارهاب وتعرض العديد من انابيب تصدير النفط خاصة في المناطق الشمالية الى عمليات ارهابية مما قلل من كمية الصادرات العراقية ونتيجة لذلك تراجعت قيم الصادرات النفطية الى 49058.2 مليون دولار وهذا انعكس سلبا على الموازنة الاتحادية التي تطلبت ايواء ودعم النازحين ومن ثم ولد ضغط اضافي على الموارد الاقتصادية .

وقد اشارت التقارير ان العراق تكبد خسائر مالية قدرت 7 مليار دولار عام 2014 وتضاعفت عام 2015 الى 42 مليار دولار[1] ، ولم تنفع محاولات اوبك في تخفيض حجم المعروض من النفط لكي تعاود الاسعار بالارتفاع ، فضلا عن ذلك لم تنفع سياسة الحكومة العراقية التقشفية من خلال تقليل رواتب الموظفين وفرض الضرائب على المستشفيات والكهرباء والماء والتي إنعكست سلباً على المستوى المعاشي للطبقة المتوسطة والفقيرة.

واستمرت اقيام الصادرات العراقية تسجل تراجع إذ بلغت 43622.9 مليون دولار عام 2016 رغم تزايد الصادرات النفطية الى 3.7 مليون برميل في اليوم محققة نسبة نمو سالبة بلغت(- 12.5%) وسبب هذا التراجع هو اغراق السوق النفطية للدول المصدرة لمحاولت تعويض خسائرها إذ بلغ المعروض اليومي في السوق العالمية (2.060)مليون برميل في اليوم وبالمقابل أخذت اسعار النفط تتباين بين (23 ،43، 50) دولار حتى استقرت عند (52.43) دولارللبرميل[2]

وكشفت بيانات جدول (1) ان الصادرات النفطية العراقية تراجعت عام 2019 الى 78527.0 مليون دولار مقارنة بعام 2018 رغم تزايد كمية الصادرات الى 3.88 مليون برميل في اليوم محققة نسبة نمو سالبة بلغت (- 6.7%)، واستمر التراجع في الصادرات النفطية الى ان بلغت 2.362 مليون برميل عام 2020 وبقيمة بلغت 41756.0 مليون دولار مسجلة نسبة نمو سالبة بلغت (-88,1%) وهذا يعود لتهاوي الاسعار العالمية للنفط بعد اغلاق العديد من الصناعات لاسيما في الصين المستورد الرئيس للنفط العراقي والتي شهدت تفشي فايروس كورونا القاتل ، فضلا عن ذلك ما شهده العراق من احتجاجات بسبب تردي الظروف المعيشية مما القى بضلاله بطريقة سلبية على القطاع النفطي الذي شهد إغلاق مؤقت عبر قطع الطرق وحصار المنشآت النفطية .

([1])مصعب عبدالعالي ثامر حسين ، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2005-2015)،رسالة ماجستير (غير منشور) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ،2017، ص459.

([2])جبار عبد جبيل الدلفي ،المصدر السابق ،ص80 .

ومن ثم ارتفعت قيم الصادرات النفطية العراقية حتى بلغت 115568.6 مليون دولار عام 2022 وكمية صادرات 3,33 مليون برميل مسجلة نسبة نمو بلغت 52,8%وهذا يعود لتحسن اسعار النفط العالمية نتيج الطلب المتزايد من قبل الدول الصناعية .

لكن سرعان ما اخذت الصدرات العراقية وقيمها بالتراجع عام 2023 حتى بلغت 95025.3 مليون دولار عام 2024 وبكمية صادرات بلغت 3,64 مليون برميل محققة نسبة نمو سالب بلغ (– 6،2%) .

إذ شهدت أسعار النفط تراجعات ملموسة لتهبط دون حاجز 80 دولاراً للبرميل، حيث اقترب خام برنت من مستويات 77–78 دولاراً للبرميل، وهبطت أسعار الخام العراقي (كخام البصرة المتوسط والثقيل) إلى ما دون

عتبة 50 دولاراً نتيجة انحسار المخاوف الجيوسياسية بعد المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران والترخيص الأميركي لبيع النفط .

مما تقدم يتضح دور الاحداث السياسية وما نتج عنها من عمليات ارهابية طالت منشاة النفط وانابيب نقل النفط فضلاً عن تباين اسعار النفط العالمية ومن ثم اثرت على خطط التنمية الاقتصادية .

رابعاً: اثر المخاطر الجيوسياسية على التنمية الاقتصادية

بما ان الصادرات النفطية العراقية تعد المصدر الرئيس للايرادات العامة في العراق ،والممول الرئيس للموازنة العامة لتحقيق اهداف التنمية إلا أن هذه الصادرات اخذت تتأثر بشكل مباشر بالمخاطر الجيوسياسية ، والتي يمكن تحديد ابرز اثار على التنمية الاقتصادية .

1- التأثير المالي والاقتصادي

يُعد التأثير المالي والاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في المخاطر الجيوسياسية لصادرات النفط العراقية، لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط.إذ يقود التأثير المالي الى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الأزمات الجيوسياسية أو انخفاض الأسعار العالمية مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة عجز الموازنة بسبب انخفاض دخل الدولة مما يؤثر في الإنفاق العام والاستثمارفضلاً عن تراجع الاحتياطيات الأجنبية إذا استمرت الصادرات أو الأسعار بالانخفاض لفترة طويلة.

اما التأثير الاقتصادي يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب اعتماد العراق الكبير على قطاع النفط وما يرافقه من انخفاض الاستثمارات الأجنبية نتيجة ارتفاع المخاطر السياسية والأمنية وهذا له انعكاس على زيادة معدلات البطالة والتضخم إذا أدت الصدمات النفطية إلى تقليص الإنفاق الحكومي فضلا عن ذلك تؤدي الى تذبذب سعر صرف الدينار إذا انخفضت تدفقات العملات الأجنبية الناتجة عن الصادرات النفطية.

2- أثرها على تأخير الاعمار والبنية التحتية

يرى الأقتصاديون أن توافر البنية التحتية له دورًا مهمًا في ربط الأسواق وتعزيز التجارة بينما يؤدي الافتقار إلى البنية التحتية إلى اضطراب الأسواق وتأخير التجارة. إذْ تُحدث البنية التحتية فرقًا واضحاً في عملية

التنمية الأقتصادية والميزة النسبية للاقتصاد ، ولا سيما في التجارة بمعنى أن ضعف البنية التحتية يضر بالتجارة الدولية [1]

وقد عانت البنية التحتية لتجارة العراق الخارجية من قصور واضح في جميع قطاعاتها نتيجة سلسلة من الأحداث من الحروب والحصار الأقتصادي الطويل والفساد المالي والأهمال المستمر إلى انهيار وتراجع وتهالك البنية التحتية التجارية في العراق باستمرار ووصل إلى مستوى ادى إلى تضرر الأقتصاد المحلي ، إذْ انخفض مستوى الأستثمار المحلي للبنية التحتية التجارية ولاسيما الطرق ووسائط النقل المائي والموانئ ، ومن ثم اصبحت الفجوة بين العرض والطلب على البنية التحتية في ازدياد مستمر والتي انعكست على النشاط التجاري بشقيه الصادرات والاستيرادات ، فضلا عن ذلك جعل من دخول الأسواق الخارجية أمر بالغ الصعوبة .

3- ارتفاع نسبة البطالة والفقر

تعد البطالة والفقر احدى نتائج تدهور اقتصاد الدولة والتي تعد من ابرز الظواهر التي تلفت الانتباه في العراق أذ من المعروف ان ارتفاع البطالة ترفع خط الفقر ، إذ تدخلت عوامل عديدة منها الحروب الداخلية والخارجية وطبيعة النظام السياسي وسوء تصرفه بأدارة موارد المجتمع الاقتصادية والفساد المالي والاداري في هدر الاموال فضلاً عن الاهمال الذي طال القطاعين الصناعي والزراعي والاعتماد على الاستيراد لسد متطلبات السوق المحلية وغيرها من العوامل التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة والفقر .

إذ رتفعت معدل البطالة في العراق إلى 15.50 بالمئة في عام 2025 من 15.30 بالمئة في عام 2024 لما معدلات الفقر فالعراق يُصنّف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، إذ يحتل المرتبة 134 من بين 204 دول في مؤشر التنمية البشرية [2].

4- اثرها على تزايد الانفتاح التجاري

إن انفتاح الاسواق العراقية على مصراعيها وبشكل فوضوي وما شهدته من الاغراق السلعي بعد عام 2003م من استيراد أنواع من المنتجات الصناعية والزراعية ودون ضوابط ولا تخضع للرسوم الجمركية، فضلا عن دخول أنواع من السلع الصناعية المغشوشة وانعدام القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية والمستهلك وتعطيل مؤسسات الدولة ذات العلاقة والفساد المالي والاداري ،الأمر الذي أدى إلى توقف العديد من المصانع عن الإنتاج ، فضلا عن استيراد منتجات صناعية تباع بأسعار رخيصة وربما دون مستوى تكلفة إنتاجها في

([1])جبار عبد جبيل الدلفي ،المصدر السابق ،ص276.

([2]) جمهورية العراق ،وارة التخطيط ، البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2024.

بلدانها ولم تجد منافسة لها في السوق العراقية واخذت تسيطر على السوق العراقي وازاحة الانتاج المحلي،كل ذلك عطل قيام مشاريع التنمية الاقصادية .

5- أثرها على الديون الخارجية

ويلعب الدين الخارجي دورًا متفائلًا ومدمرًا في تشكيل النمو والتنمية الأقتصادية ، فقد يكون الدين الخارجي مفيدًا عندما يتم استعماله للمشاريع الموجهة نحو الأستثمار ، ، بينما يكون تأثيره عكسي عند استخدامه لأغراض الاستعمالات الخاصة (الانفاق المحلي) والتي لا تحقق أي عائد مالي[1] ، ولاسيما إذْا كان الأقتصاد حساسًا لظواهر الصدمات الخارجية والداخلية ، على وجه الخصوص ، بسبب الاقتراض الخارجي المفرط ، إذْ يتأثر السكان الفقراء وغير المحميين بشكل سلبي ، والعراق يعد واحد من بين العديد من الدول النامية التي تعاني من مشكلة الديون الخارجية بل أهمها نظرا لتخلف البنية الأقتصادية والاجتماعية وقلة الموارد المستثمرة لتمويل الانفاق العام الذي يعتمد على العائدات النفطية التي تتباين عائداتها المالية بحسب تباين الاسعار والظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة ، لذا لجأ العراق إلى تغطية العجز في ميزان المدفوعات إلى التمويل الخارجي والداخلي ، لكن سوء التخطيط ،وزيادة الاستهلاك الترفي ، ونهب جزء من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج، وأرتفاع أسعار الفائدة ،وفساد بعض الجهات المتنفذة داخل الحكومة التي تقترض لسد العجز بشكل مصطنع لاقناع الشعب بحجة رافع المستوى المعيشي مقابل سكوت الأغلبية منه[2] .

6- تفشي ظاهرة الفساد وضعف المؤسسات

تُعدّ ظاهرة الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العديد من الدول والتي تؤثر في تجارته الخارجية من خلال تعطيل المشاريع الاستثمارية وعدم القدرة على تمويلها و ينعكس على برامج التنمية الأقتصادية ، فضلاً عن تشويه التجارة الدولية والتدفقات الأستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كتجارة المخدرات وغسيل الأموال ويكون الفساد المالي اشد خطورة إذا ما كانت الحكومة هي المسبب الرئيس نتيجة غياب المراقبة والمحاسبة.

قبل عام 2003 لم يكن متاحاً لا لمنظمة الشفافية الدولية ولا غيرها الحصول على معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر عن الأوضاع في العراق، إذْ بدأت مظاهر الفساد بعد الاحتلال العراقي للكويت والحصار الأقتصادي الذي فرض على العراق إذْ تحول الفساد إلى رشاوي داخلية بعد انخفاض سعر الدولار مقابل العملات وانخفاض رواتب الموظفين واستمر الفساد بالتزايد حتى سقوط النظام .

---

(1) Farrukh Shahzad and others ,Impact of External Debt on Economic Growth: a Case Study of Pakistan , European Researcher, Vol.(89), No. (12), 2014, pp. 2133-2141.

(2)جبار عبد جبيل الدلفي ،المصدر السابق ،ص277.

وبعدعام 2003م وجد الفساد البيئة الملائمة والخصبة وهذا ما أشار اليه تقرير منظمة الشفافية (بأن العراق اصبح البيئة الملائمة وبلغ ذروته لأعلى عمليات الفساد بين دول العالم واصبح ظاهرة شائعة سواءاً خاصة عملية تهريب النفط الخام عبر الحدود أو الاحتيال بالمشتريات ، أو غسيل الاموال والتي قادت البلد إلى أسفل واشعلت العنف السياسي وعرقلت بناء الدولة وتقديم الخدمات ، وأدت إلى هدر الاموال التي كان من المفترض تستثمر لدعم برامج التنمية ، وقد شمل الفساد ايضا العديد من المسؤولين في الدولة ، ويعد الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية العامة كما يشكل مرحلة فقدان الثقة بالسياسيين والاحزاب السياسية وتحديا قويا للديمقراطية [1]

7- أثرها على الموازنة الاتحادية

شهد العراق اختلالات بنيوية عديدة ومنها واخطرها تمثلت بالعجز المستمر بالموازنة المالية والذي يعد نتيجة لأسباب عدة منها التراجع في أسعار النفط العالمية لكونه الممول الاساس للميزانية العراقية ، تكاليف الحرب على الأرهاب ،الديون الخارجية ، وغيرها من الأسباب ، بمعنى أن الموارد المالية لم تُعدّ قادرة على تغطية النفقات مما نتج عنه مشكلة في اقتصاديات اغلب الدول والمتمثلة في العجز في موازناتها ومنها العراق وعن طريق الجدول(2) يمكن أن نلاحظ ان نسبة العجز إلى النفقات في الموازنات العراقية قد شهدت تذبذباً إذْ تباينت قيم الموازنات من ناحية الأنفاق والعجز فقد شهدت حالات من الفائض لعدة سنوات

جدول(2)حجم الانفاق والعجز في الموازنة العراقية

السنة	مقدار الايرادات (مليار دينار)	مقدار النفقات (مليار دينار)	مقدار العجز اوالفائض
2005	40502,890	26375.175	14127,7150 +
2007	54599,451	39031,232	15568219 +
2009	50408,216	69165.523	18757,307 -
2011	99998,776	69639,523	30359,253 +
2013	113840,076	106873,027	6894,368 +
2015	94048,364	119462,429	25414,065 -
2017	79011,421	100067,160	21659,739 -
2019	105569,68	١٣٣١٠٧,61	٢٧٥37,93 -
2021	102849,66	109081,46	6231,80 +

(1)المصدر نفسه ،ص282-283.

2023	142435,64	135681,27	6754,370 -
2025	115535,28	104433,55	11101,73 -

1- جهورية العراق ،وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، للسنوات 1991-2004 .صفحات متفرقة.

2- جمهورية العراق ، الوقائع العراقية اعداد متفرقة .،صفحات متفرقة

وسجلت اعلى فائض سنة 2011 إذ بلغ القائض 30359,253 مليار دينار نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام أما العجز فقد شهت الموازنة عجز كبير في العديد من السنوات إلا ان اكبرها سنة 2019 إذ بلغ العجز (- ٢٧٥37,93) مليار دينار نتيجة تراجع اسعار النفط ولاسيما في ظل انتشار فايروس (كورونا) وتراجع الطلب على استيراد النفط ولاسيما من قبل الصين المستورد الأهم للنفط الخام العراقي .

، إذْ يتضح إنّ مقدار الانفاق يفوق مقدار الايردات التي تعتمد على مصدر وحيد وهو النفط الخام مما انعكس على جود عجز مزمن في الموازنة العامة تبعا للتغيرات الأقتصادية والسياسية التي شهدها العراق .

الاستنتاجات

1- شكّل عدم الاستقرار السياسي والصراعات في مختلف المناطق مخاطر جسيمة على تجارة العراق النقطية . مما ادى إلى اضطرابات مفاجئة في الإنتاج، وتضرر البنية التحتية، وإغلاق الموانئ، وإعادة توجيه مسارات الشحن. ونتيجةً لذلك، يزيد ذلك من أوقات النقل وتكاليفه.

2- دفعت التوترات الجيوسياسية الحكومات المتعاقبة في العراق إلى فرض ضوابط حدودية أكثر صرامة، وتعديل اتفاقيات التجارة القائمة، وإصدار لوائح جديدة تتعلق بالأمن، وتقييم المخاطر، وتحديد مصادر بديلة، وتحسين المسارات ، والتحليلات التنبؤية ،فضلا عن محاربة العمليات التي تستهدف انابيب تصدير النفط الخام وتهريبه عبر الحدود .

3- يؤثر البعد المالي والاقتصادي في المخاطر الجيوسياسية لصادرات النفط العراقية من خلال زيادة حساسية الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية، إذ يؤدي ارتفاع المخاطر الجيوسياسية إلى اضطراب عمليات التصدير، وتقلب الإيرادات النفطية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، وانخفاض الاستثمارات، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، وقدرة الدولة على تنفيذ سياساتها التنموية.

4- ادات العمليات الارهابية التي طالت انابيب النفط والمنشات النفطية فضلاً عن عمليات التهريب الى تكبد الحكومة العراقية خسائر تقدر بمليارات الدولارات وبالتالي اثرت على برامج التنمية الاقتصادية .

5- من الخصوصيات التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي عن بقية الاقتصادات الاخرى هي ،انه فضلاً عن فقدان قاعدته الانتاجية فأنه تعرض لظروف قسرية افقدته القدرة على النمو والتطور بحيث شهد العراق زيادة في معدلات الفقر والبطالة .

التوصيات

1- تنويع طرق التصدير وإنشاء خزانات نفط استرتيجية ، فضلاً عن تطوير اسطول ناقلات للنفط بدلا من استأجارها والتي تكلف ملايين الدولارات فضلاً عن فتح اسواق ومنافذ لتصدير النفط .

2- إذا لم تملك الدولة الأمكانيات لأعادة هيكلة الصناعات الكبيرة فالأولى وضع إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتوفير الدعم الضروري ، لما لها من دور في ترقية الصادرات ، ويتم ذلك عن طريق الدعم المادي والحماية من السلع المستوردة المماثلة لها ،فضلا عن توفير المعلومات التصديرية ومحاكات أسواق التصدير .

3- لابد من اعادة هيكلة وتنويع الانتاج مما يؤدي الى خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وبالتالي تقليل الضغط على القطاع النفطي هذا من شأنه يوفر فرص عمل لليد العاملة المعطلة ، وهذا يتطلب وضع برامج وخطط استثمارية مكثفة لتنويع الهيكل الاقتصادي .

المصادر ....

1-البصام ، سهام حسين ، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (36)،2013.

2-جبيل ،جبار عبد ،التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب جامعة بغداد،2022.

3-حنتوش ، علي حسين ، البيئة العراقية المشكلات والافاق، ط1،دار الاعرجي للنشر ، بغداد ، العراق ،2004 .

4-حسين ، مصعب عبدالعالي ثامر، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2005-2015)،رسالة ماجستير (غير منشور) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ،2017.

5-سلمان ، مروة خضير ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،(2015) .

6-رضا ، نبيل جعفر ، أمجد صباح عبد العالي ، صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000-2020، دراسات استراتيجية ، العدد (198) الطبعة والاولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، (2015).

النشرات الحكومية .

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجها المركزي للاحصاء العراقي ،تقرير التجارة الخارجية ، لعدة سنوات.

2- جمهورية العراق ، وزارة النفط ، قسم الدراسات والبحوث ، التقرير السنوي لعام 2014.

3- جمهورية العراق ، وارة التخطيط ، البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2024.

4- جهورية العراق ،وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، للسنوات 1991-2007 .صفحات متفرقة.

5- جمهورية العراق ، الوقائع العراقية اعداد متفرقة .،صفحات متفرقة .

المصادر الاجنبية :

1 - Caldara, D., Iacoviello, M , Measuring Geopolitical Risk. International Finance Discussion Papers , No. (1222), Feb 2018.

2- Caldara, D., Iacoviello, M. Measuring Geopolitical Risk. American Economic ,No(4), 2022,p 1194–1225 . Review,VO(112),

3- Tin Hei Alpha Yuen , Wai Kee Thomas Yuen, Relationship between Geopolitical Risk in Major Oil Producing Countries and Oil Price,International Journal of Economics and Policy, Vol (12) , Issue (5) , 2022,

4- Sophia Miller,The Impact of Geopolitical Tensions on International Trade , May 16th, 2025

https://www.globaltrademag.com/the-impact-of-geopolitical-tensions-on-international-trade

5 - OPEC , (organization of the petroleum exporting countries ,Annual Statistical Bulletin,211 .

6- Stevens,paul and Oil Prices: Energy Investment, Political Stability in the Exporting Countries and Countries and OPEC's ,EEDP programme paper ، 2012,

7-Farrukh Shahzad and others ,Impact of External Debt on Economic Growth: a Case Study of Pakistan European Researcher, Vol.(89), No. (12),2014 .